

الخارجية الاميركية عقدة التمثيل الفلسطيني طوال الشهور الماضية، منذ ان بدأ تحركه في آذار (مارس) الماضي، ومحاولته اعطاء انطباع بأنها ليست موضع خلاف، خصوصاً عندما عرض، في جولته الرابعة، النقاط الخمس التي اتفق عليها، ومن بينها الاتفاق على ان الفلسطينيين سيمثلون في المؤتمر عبر قيادات من الارض الفلسطينية المحتلة، تقبل بالعملية المترکزة على الخطين المترافقين، وبالتوجه المرجح للمفاوضات، وبالعيش في سلام مع اسرائيل (افتراشونال هيرالد تريبيون، ١٩٩١/٨/٥).

ويرى المراقبون ان ييك قصر في معالجة هذه العقدة، وتعامل معها، منذ البداية، بقدر لا يأس به من عدم الوضوح؛ ويبدي، أيضاً، انه أعطى انطباعات مختلفة في شأنها، عندما كانت تثار، عرضاً، خلال جولته الخامسة. في هذا السياق، لفت المراقبون هؤلاء الانتباه الى ما ذكره الوزير الاميركي عن التمثيل الفلسطيني في المؤتمر، حين قال ان النقاشرات تتواصل للبحث في امكان تشكيل وفد اردني - فلسطيني مشترك، لكنه لم يستبعد، في الوقت عينه، امكان عقد مؤتمر من دون مشاركة فلسطينية؛ وأوضح «ان المقتراحات الاميركية التي قبلتها الحكومات العربية تتحدث عن مؤتمر تليه مفاوضات مباشرة بين اسرائيل و弋رانها العرب، من جهة، واسرائيل والفلسطينيين، من جهة أخرى... انها مسيرة ذات توجّه مشترك» (الحياة، ١٩٩١/٧/٢٣).

الا ان اوساطاً سياسية أخرى لا ترى في هذا الطرح ما يستوجب الاستنتاج ان عقدة التمثيل الفلسطيني قد وجدت حلّاً لها، لأن الحكومة الاسرائيلية ستجد نفسها «محرجة» اذا ما سلمت بما هو مطلوب منها التسلیم به (افتراشونال هيرالد تريبيون، ١٩٩١/٧/٢٤). من هنا، شدد وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، على ان اسرائيل تتطلع ان يقتنم نظيره الاميركي قائمة كاملة «بأعضاء مقبولين في الوفد الفلسطيني، قبل ان توافق على المشاركة في المؤتمر» (جيروزاليم بوست، ١٩٩١/٧/٢٦).

وفي اعتقاد العديد من المراقبين المتابعين لتطورات عملية السلام في المنطقة، فإن التحرك الاميركي يواجه خطر تحوّل هذه العقدة

فعلي، على صعيد دفع جهود السلام، فإن السؤال الواجب طرحه هو: هل تحاول اسرائيل، مرة أخرى، «المحاكمة»، اذا صحت التعبير، لبقاء الوضع الراهن في المنطقة على حاله؟

يعتقد معظم المراقبين بأن رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، قد يلجأ الى التلویح بخطر الانقسام في الائتلاف الذي يحكم اسرائيل منذ حزيران (يونيو) ١٩٩٠، بما يعني ذلك من احتمال سقوط ذلك الائتلاف في حال اعتزام الادارة الاميركية ادخال أي تعديل على مذكرة التفاهم بينهما. ولذلك يسود التخوّف بين هؤلاء المراقبين من ان يتأثر حماس وزير الخارجية الاميركية. ومصدر التخوّف هو ان ينحو بيكر الى الحذر عوضاً عن التصميم في تعامله مع الموقف الاسرائيلي بداعي تجربته السلبية في الماضي، عندما أصرَّ على تلقي جواب محدد من الحكومة السابقة، في أوائل العام ١٩٩٠، عن سؤال يتعلق بأسلوب تشكيل الوفد الفلسطيني للحوار مع اسرائيل، الامر الذي عطل جهود السلام عاماً كاملاً (واشنطن بوست، ١٠ - ١١/٨/١٩٩١).

لاحظ المراقبون هؤلاء ان تعطل هذه الجهود، مرة أخرى، اذا ما سقطت الحكومة الاسرائيلية الحالية، قد يستمر لفترة اطول، بسبب ضيق الوقت المتاح للادارة الاميركية للتحرك قبل ان تشغله حملة الانتخابات الرئاسية المقبلة، التي سيبدأ سباقها التمهيدي في شباط (فبراير) المقبل. ويختلف الوضع السياسي الراهن في اسرائيل، كما قال المطلعون على تفاصيله، عما كان عليه في آذار (مارس) ١٩٩٠، الامر الذي لا يدفع الى ترجيح احتمال سقوط الحكومة، في حال حدوث خلاف داخلها على عملية السلام. ويتطرق مصادر سياسية ان يكون الوزير بيكر درس جيداً هذا الوضع، بما يساعدنه في الرد على التلویح بهذا الاحتمال. ويستند هذا التوقع، في جانب منه، الى ان ادخال تعديل على موقف الحكومة الاسرائيلية تجاه قضيتي دور الامم المتحدة وتكرار عقد المؤتمر، لم يؤد الى استقطاب حاد في الكنيست (المصدر نفسه).

عقدة التمثيل الفلسطيني  
يتسع المراقبون عن مفرز ارجاء وزير